المراحل العامة لحفظ وترميم ورد اعتبار القطاعات المحفوظة.

The general stages of preservation, restoration and rehabilitation of the safeguarded sectors.

بوعويرة نبيل.
جامعة عبد الحميد مهري؛ قسنطينة2؛ (الجزائر).

ـ البريد الإلكتروني: *nabil.bouaouira@univ-constantine2.dz*

تاريخ الإرسال: 2023/03/22؛ تاريخ القبول:2023/04/25؛ تاريخ النشر :2023/06/09.

الملخص:

يندرج موضوع هذه الدراسة ضمن الإطار العام لحفظ وترميم ممتلكات التراث العقاري، وهو يُبنى على تساؤل علمي هدفه معرفة أنجح المناهج التي يمكن تبنيها في برمجة المراحل العامة، المنظمة لعملية إعداد وكذلك تنفيذ المخططات الدائمة لحفظ واستصلاح القطاعات المحفوظة، وهي ضرورة بحثية اقتضتها القيم الاستثنائية المميزة لهذه لقطاعات مقارنة بغيرها من ممتلكات التراث الحضاري المبني، كما اقتضتها أيضا حالة الحفظ السيئة التي تعيشها معظم أشكالها بمختلف جهات الوطن، ومما زاد لتلك الضرورة حجة هو الانعكاسات السلبية المجسدة على النتائج النهائية التي ميزت التجارب السابقة الخاصة بالمخططات الدائمة للحفظ والاستصلاح، وفشل سياساتها ومناهجها في احتواء عوامل التلف ومعالجة مظاهره بتلك القطاعات، كل هذا كان دافعا للسعي من خلال هذه الدراسة إلى

تقديم مجموعة من التدابير المدرجة ضمن مراحل مرتبة وفق المناهج العلمية للتدخلات الأثرية، والتي نهدف من خلالها إلى تبيين أحسن برامج المحافظة على أبنية القطاع المحفوظ، وهي تبدأ من مرحلة الدراسة والتشخيص لتنتهي بإجراءات رد الاعتبار.

الكلمات المفتاحية: القطاعات المحفوظة؛ الحفظ والترميم؛ إعادة التثمين؛ رد الإعتبار؛ المعالم التاريخية.

Abstract:

The subject of this study falls within the general framework of preserving and restoring real estate heritage properties, it is based on a scientific question that seeks to find out the best ways to program the stages of the permanent plans for preserving and reclaiming the preserved sectors, this is due to the exceptional importance of these sectors compared to other properties of cultural heritage, this is also due to its poor state of preservation, the other reason is the negative results of previous conservation and reclamation plans, all this prompted us to present a group of stages arranged according to scientific methods of archaeological interventions, through it, we aim to show the best programs for preserving the buildings of the preserved sector, it begins with the study and diagnosis stage and ends with rehabilitation procedures.

Keywords: Saved sectors; Conservation and restoration; revaluation; rehabilitation; historical monuments.

مقدمة:

عرف الإنسان عبر مرّ عصوره التاريخية مجموعة من الممارسات الاعتيادية الدورية الرامية لتجديد وإعادة بعث منشآته المعمارية أو مستلزمات حياته اليومية، إلا أن جزءا من هذه الممارسات الحياتية قد تطور وأخذ طابعا علميا وبعدا حضاريا، بحيث أدرج تحت ما نصطلح

عليه نحن اليوم بعلم الحفظ والترميم الموجه لحماية وتجديد وإعادة بعث مخلفات التراث الثقافي المادي بشقيه الثابت والمنقول، ولقد شهد هذا العلم ولا يزال يشهد تطورا كبيرا يرجع فيه الفضل إلى مواكبته للتطور التكنولوجي الحاصل في شتى الميادين التقنية، وتوظيفه لأدوات هذا التطور في مختلف مجالات عمله.

يسعى علم الحفظ والترميم في المقام الأول إلى صيانة وتقوية وتدعيم وكذلك تجديد البنى الهيكلية لمعالم وأدوات التراث الحضاري باختلاف فترات انتمائها، كما يهدف للإطالة من عمرها قدر الإمكان وضمان استقرارها على أحسن حال يمكن أن يرثها عليه أجيال المستقبل، وذلك بتطبيق مناهج وتقنيات علمية متعددة للتدخل تتحكم فيها خصوصية الممتلكات الثقافية، وطبيعة وحالة الحفظ التي تميزها. وبهذا فإنه لا بديل لمن يريد أن يرتقي بتراثه الحضاري ويطيل بقائه، إلا أن يطرق باب علم الحفظ والترميم، لأنه الأداة المثلى التي نحفظ بها إرثنا، الذي نستوضح من خلاله صور تاريخنا وننير درب مستقبلنا .

بناءً على ما سبق، وانطلاقا من الضرورة الملحة التي تُلزم كل من له اهتمام بحفظ موروثه الثقافي بأن يسير وفق درب مجال الحفظ والترميم، فإننا سنسعى من خلال هذه المساهمة، إلى البحث عن المنهاج والطريقة المثلى التي يمكن لكل مهتم بهذا المجال أن يتبناها في حفظ واحدة من أهم مكونات التراث الثقافي العقاري ببلادنا، ألا وهي القطاعات المحفوظة، وانطلاقا أيضا مما سجلته التجارب السابقة عن المخططات الدائمة للحفظ والاستصلاح من نقائص وانعكاسات سلبية في نتائجها النهائية، فإن موضوع هذا المقال قد انطلق من إشكالية

رئيسية تمثلت في البحث عن أهم المراحل التي يمكن تَتبعها في عمليات الحفظ والترميم ورد الاعتبار المطبقة على منشآت التراث الثقافي، وبالأخص منها القطاعات المحفوظة، وبالتالي معرفة مميزات كل مرحلة، وكذلك البحث في كل مرحلة عن خصوصيات واستثناءات التدخل التي ينفرد تطبيقها فقط على القطاعات المحفوظة، دون غيرها من منشآت التراث العقاري.

1- القطاعات المحفوظة وبعض أمثلتها في بلادنا:

يرى المشرع الجزائري من خلال قانون رقم 98-04 وتحديدا المادة 41 من الفصل الثالث بأنه "تقام في شكل قطاعات محفوظة المجموعات العقارية الحضرية أو الريفية مثل القصبات والمدن والقصور والقرى والمجمعات السكنية التقليدية المتميزة بغلبة المنطقة السكنية فيها والتي تكتسي، بتجانسها ووحدتها المعمارية والجمالية، أهمية تاريخية أو معمارية أو فنية أو تقليدية من شأنها أن تبرر حمايتها وإصلاحها وإعادة تأهيلها وتثمينها"(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 17 يونيو 1998، ص 10).

إنطلاقا من هذا التعريف، وبناءً على ما تحوزه بلادنا من منشآت عقارية تنطبق عليها المعايير السابقة، فإنه بالإمكان إحصاء أمثلة كثيرة ومتعددة للقطاعات المحفوظة التي تتوزع على مختلف ربوع الوطن، ومن بين أبرز الأمثلة تجسيدا لها ما نجده في قصبات مدن الفترة العثمانية، كقصبة الجزائر وقصبة دلس، بالإضافة إلى المدن العتيقة لقسنطينة وميلة وتنس وبجاية وتلمسان وندرومة وسيدي الهواري بوهران وغيرها، وكذلك قْصُور المناطق الصحراوية على شاكلة قصر

تمنطيط وتماسين وتامرنة، وقصور واد ميزاب، زيادة إلى القرى الريفية كقرية آيت القاضي بتيزي وزو، والدشرة الحمرة بالقنطرة.

2- القيم الاستثنائية للقطاعات المحفوظة والأهمية التي تبرر المحافظة عليها:

تعتبر قبل كل شيء واحدة من مقومات التراث الحضاري للأمم الذي تتجلى فيه ثقافات الشعوب وهوياتهم الاجتماعية والدينية وانتماءاتهم التاريخية، وتتوضح من خلاله مدى مساهمة أسلافهم في دفع عجلة تطور الإنسانية ومشاركتهم في ربط وتدعيم حلقات تقدم ورقي البشرية عبر طول مراحلها التاريخية، وهو ما سيعزز لدى شعوب الفترات الراهنة روح المواطنة وارتباطها بأصولها وافتخارها بتاريخها.

فضلا عما سبق فإن القطاعات المحفوظة في العديد من أشكالها، كالقصور الصحراوية والقرى الريفية وحتى التجمعات العقارية الشبه حضرية، تجسد تراثا أصيلاً ذو طابعٍ معماري محلي، يصور بصفة جلية ثقافة معمارية تكاد تكون خالية من التأثيرات الوافدة، وهو ما قد لا تجسده أشكالا أخرى للتراث العقاري ببلادنا كبعض مدن ومواقع فترات تاريخية أخرى.

لعل أيضا من بين أهم المميزات التي جعلت من القطاعات المحفوظة ببلادنا تراثا حضاريا ذو قيم استثنائية، هي أنها تصور بصفة جلية أغلب المقومات والخصائص الأنثروبولوجية للمجتمعات التاريخية التي عاشت بها، وهذا لم يكن إلا نتيجة لسببين أولهما اكتمال مكوناتها المعمارية وما ينتج عنه من سهولة في استقراء المعطيات المادية، وثانيهما استمرار وتوالي حياة الأفراد بها وما يتيحه من تصور

للتقاربات الاجتماعية بين المجتمعات الوارثة والمورِثة، وهي كلها مميزات وخصائص قد تغيب في الأشكال الأخرى للتراث العقاري.

مما يزيد أيضا من القيم الإستثنائية للقطاعات المحفوظة هو كونها عقارات حضارية لا تزال أغلبها تمارس أدوارها المعمارية التي وجدت من أجلها أول مرة، بحيث أنها في تعايش دائم ومستمر مع مجتمعات متعاقبة عليها، توارثتها وتوارثت معها عادات وتقاليد وتأثيرات ثقافية واجتماعية وحتى دينية، هذه الموروثات الحسية قد بقيت قائمة بقيام جدران تلك المنشآت، وهو ما يؤكده لنا العديد من الممارسات والطقوس الاجتماعية المختلفة ذات الأبعاد التاريخية، والتي لا تزال تحييها بعض المجتمعات المعاصرة الشاغلة لهذه القطاعات، وكمثال لذلك ما نجده في الاحتفالات الموسمية أو الدينية لسكان القصبات، ومما يشهد أيضا على ديمومة وبقاء تلك الموروثات هو ما نراه من تأثيرات الخصائص العمرانية والمميزات المعمارية على القيم والعادات والأعراف الاجتماعية للمجتمعات الراهنة، وأوضح مثال لذلك هو ما نراه في المجتمعات الشاغلة لقصور واد ميزاب.

كل هذه المميزات التي اختصت بها القطاعات المحفوظة عن غيرها من عناصر التراث العقاري، جعلتنا نؤكد مرة أخرى على ضرورة إيلاء الأهمية القصوى لها في اختيار أصلح برامج الصيانة والترميم ورد الإعتبار، والإسراع في تطبيقها.

3- عينات من حالة حفظ منشآت القطاع المحفوظ ببلادنا وواقع الصيانة والترميم بها:

تشهد منشآت القطاع المحفوظ ببلادنا على غرار غيرها من منشآت التراث حالات حفظ غير مستقرة، تتفاوت فيها درجات التلف بحسب طبيعة المنشأة وطبيعة الظروف المحيطة، وهي تسير في عمومها نحو الاندثار التام رغم ما طبق ولا يزال يطبق عليها من تدخلات تندرج ضمن مخططات الحفظ التي تتبناها الوزارة الوصية، هاته المخططات التي لم تستطع الوقوف في وجه المؤثرات الدائمة والمستمرة وبالتالي عدم قدرتها على توفير حلول نهائية.

يمكن أن نحصي أمثلة كثيرة لحالات حفظ القطاعات المحفوظة ببلادنا، وهذا لتنوع أنماطها وكثرة أنواعها، لكن اختيارنا هنا سيقتصر فقط على عينتين، سنحاول من خلالها تمثيل ما أمكن تمثيله من واقع الحفظ والترميم الذي تعيشه منشآت هذا النوع من التراث.

من بين أبرز أمثلة القطاعات المحفوظة نجد قصبة الجزائر، والتي تتجسد فيها حالة الإندثار المستمر والمتوالي لما تتعرض له من تلف متسارع سببته العوامل الطبيعية والبشرية المختلفة، وبصورة أكثر وضوحا فإن الإحصائيات تبين أن القصبة سنة 1962 قد اشتملت على ألف ومائتا (1200) منزل تقليدي أصيل في حالة حفظ حسنة، لكن تطورات حالة الحفظ أنتجت لنا إحصائيات متغيرة سنة 1992، بحيث إنهارَ أو خُرِّبَ من الإجمالي الأول مائتا وخمسون (250) منزلا، كما تم إفراغ أربع مائة وخمسون (450) منزلا آخر، ورُمِم خمسون (50) آخرين، وبقي كذلك مائتا وخمسون (250) منزلا لا تزال مشغولة وهي مصانة من طرف شاغليها، ومائتا (200) منزلا آخر مشغولة لكنها في حالة حفظ سيئة(خلاف رفيق، 2017،ص28). وفي إحصائيات أخرى

اهتمت بحساب الفضاءات أو القطع المبنية للقصبة أقيمت فيما بين 2007-2011، حيث قَدمت ألف وثمان مائة وستة عشر (1816) قطعة مبنية، شكلت 50٪ منها أبنية ذات حالة حفظ متوسطة، و30٪ ذات حالة حفظ جد سيئة وآيلة للاندثار، و10٪ منها في حالة انهيار كلي، و10٪ أخرى بنايات معلقة(وداش ضاوية، 2014، ص481). تجدر الإشارة إلى أنه رغم ما شهدته القصبة منذ ستينيات القرن الماضي إلى يومنا هذا من برامج التهيئة ومخططات الحفظ والاستصلاح المختلفة، التي تطورت ممارساتها من مرحلة لأخرى واستفاد كل مشروع فيها من أخطاء سابقيه، إلا أنها لا تزال حتى اللحظة عرضة لكل مسببات الخراب والزوال، وهو ما يستدعي حقا سياسات أكثر جدية ونظرة أكثر شمولية للوصول إلى حلول نهائية.

لدينا كمثال آخر لحالات الحفظ بالقطاعات المحفوظة ما تميزت به المدينة العتيقة بتلمسان، من خلال التشخيص المجرى من طرف مكتب الدراسات (*ARCADE*)، في حدود سنة 2018، حيث قدم لنا تشخيص كامل لكل مظاهر التلف المجسدة على معالم المدينة، والتي كان من بينها الاختفاء الكلي أو الجزئي لبعض البنايات نتيجة أخطاء العلاج، أو نقص إمكانيات الترميم، هذا طبعا في وجود المؤثرات الطبيعية والبشرية الدائمة، من بين المظاهر أيضا تدهور حالة حفظ الأبنية وفقدها للقيم الفنية نتيجة الإكتظاظ السكاني وما نتج عنه من تغييرات وإضافات فوضوية، هذا بالإضافة إلى تغير الدور السكني بالمدينة التي غلب عليها الطابع التجاري وما تسبب فيه من تشوهات معمارية وتراكمات للأوساخ، وفي شكل آخر من أشكال التشخيص قدم المكتب السابق إحصائيات بالنسب توضح

تفاوت حالات حفظ المنشآت على النحو التالي: 08٪ من البنايات خراب، و09٪ نسيج ضعيف مع تحول هيكله الإنشائي، و16٪ بها تشققات عميقة على مستوى حوامل المباني، و 38٪ ذات تلف سطحي، وكذلك 02٪ تطبق عليها أشغال وأحيانا متوقفة، ولم يبق إلى 27٪ منها يمكن تصنيف حالتها بالجيدة(دحماني صبرينة، بورقبة سامية، 2021، ص 217)، للعلم فإنه رغم انتهاء مراحل المخطط الدائم لحفظ واستصلاح المدينة العتيقة بتلمسان، إلا أن عوامل التلف ومظاهرها لم تنتهي وبقيت تتعايش كما في السابق مع مكونات المدينة المختلفة، هذه الأخيرة التي لا تزال تتعرض لنفس الأخطار التي هددت وتهدد بقاءها واستمراريتها(دحماني صبرينة، بورقبة سامية، 2021، ص 224).

إذا كان هذا هو واقع الحفظ والترميم للقطاعات المحفوظة المتواجدة ضمن المدن الحضرية المعروفة بإيلائها أهمية استثنائية لمعالم التراث الحضاري، عبر توفيرها لبرامج ومخططات مختلفة للحفظ والاستصلاح زيادة إلى توفيرها لبرامج إستثنائية تطبق موازاةً مع مناسبات دورية، مثل الجزائر عاصمة الثقافة العربية 2007، وتلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية 2011، فإننا هنا في غنى عن تتبع واقع الحفظ والترميم الذي تعرفه الأشكال الأخرى من القطاعات المحفوظة ببلادنا، والتي لا شك أنها تعاني ضِعفَ ما رأيناه في المثالين السابقين.

4- الخطوات والمراحل المنهجية لحفظ وترميم ورد الاعتبار للقطاعات المحفوظة:

قبل كل شيء يجب الأخذ بعين الاعتبار أن أول شرط من شروط حماية القطاعات المحفوظة هو توفير الحماية القانونية، مجسدة في حالات الاقتراح للتصنيف أو التصنيف النهائي أو التسجيل في قائمة

الجرد الإضافي، وفي هذا الباب ولأجل حماية الأنسجة العمرانية العتيقة من الإندثار والتلف، وتحقيق التوازن بين المحافظة على التراث المعماري ومتطلبات الحياة المعاصرة، أدرج المشرع الجزائري آلية الإستحداث في شكل قطاعات محفوظة، الأمر الذي يترتب عنه تصنيف الأنسجة العمرانية العتيقة كمدن تاريخية، وللعلم فإن الاهتمام بالمجموعات العقارية الحضرية والريفية عرف بالجزائر تأخرا من قبل السلطات العمومية، التي لم تَسُن نصوص تنظيمية لتوضيح إجراءات إنشاء القطاعات المحفوظة، وتزويدها بالمخطط الدائم للحفظ والاستصلاح حتى إلى غاية 2003(خوادجية سميحة حنان، 2022، ص 275).

بعد الحماية القانونية، يستوجب أن يُفتح الباب أمام تسطير المخططات الدائمة للحفظ والاستصلاح التي يُفترض أن تبنى بدورها على مراحل عمليات الحفظ والترميم ورد الإعتبار، هاته المراحل التي يجب احترام ترتيبها، والعمل على تطبيقها بصفة متدرجة، مع السهر على عدم التفريط في أي جزئية من جزئياتها، لأن تغييب أي واحدة منها قد ينعكس عنه انحراف في المسار الإيجابي لتلك التدخلات، وفيما يلي سنعمل على تقديم ترتيب نراه أكثر عملية وجدية في تطبيق مراحل التدخل الخاصة بالقطاعات المحفوظة، والتي قد تتقاطع في جوانب كثيرة مع المراحل الموجهة للأصناف الأخرى من التراث العقاري.

المرحلة الأولى/مرحلة الدراسة والفحص والتشخيص:

ترتكز هذه المرحلة على عمليات البحث الببليوغرافي والمعاينات الميدانية، وكذلك الدراسات التحليلية والمخبرية حيث نهدف من خلالها إلى:

جمع المعطيات التاريخية والأثرية والفنية:

يستوجب دائما قبل البدئ في عمليات الصيانة والترميم الموجهة لأي ممتلك ثقافي عقاري، السعي إلى جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات التاريخية والأثرية والمعمارية والفنية الخاصة بتلك الممتلكات، وهذا لأجل استنباط القيم الحضارية والثقافية والأنثروبولوجية المميزة لها، والاطلاع على خصوصياتها التراثية، وفهم مميزات طبيعتها الشكلية والإنشائية، وبهذا تمهد الطريق جيدا لعمليات التدخل اللاحقة عبر جمع تلك المعطيات الأساسية التي يستفيد منها فريق المتدخلين في جميع مراحل عمله، إذ بالإمكان أن يعتمدها في ترتيب مستويات الأهمية الأثرية المجسدة في عناصر المنشآت المدروسة، وبالتالي معرفة أهمها وأسبقها في الحماية والحفظ، كما قد يستقي منها مختلف أسس وقواعد التدخل كاختيار طرق الترميم وأشكال الإضافات المناسبة، أو انتقاء أنواع المواد الملائمة لذلك، وبالإمكان أن تتجاوز أهميتها كل هذا لِيُستعانَ بها أيضا في تحديد طرق التهيئة وإعادة التأهيل، واستلهام أدوات التثمين ورد الاعتبار.

فحص حالة الحفظ وتشخيص مظاهر التلف:

تتجسد هذه المرحلة في عمليات فحص شامل ومُدقَق تمس معظم مكونات المنشآت المدروسة، وذلك تحت إشراف فريق من المختصين ذوي المعارف الواسعة والدقيقة في مجال العمارة والتراث والفنون وعلم المواد الأثرية، وغيرها من المجالات التي تُختار بحسب حالة الممتلك الثقافي وطبيعة الظروف المحيطة به، وذلك كله لأجل تقييم مستوى استقرار الجوانب الإنشائية للمعالم وتشخيص مظاهر التلف بها،

واستنتاج العوامل المؤثرة عليها، وبالتالي تحديد أماكن القوة والضعف فيها، مما يساعد في إعداد رسم صورة مفصلة ودقيقة للعناصر المعدة للصيانة الوقائية أو الصيانة العلاجية أو الترميم.

يستوجب في هذه المرحلة الاستعانة أيضا بالوثائق السابقة الخاصة بعمليات البحث والتدخل المطبقان على المنشآت المدروسة، هذه الوثائق التي يمكن أن تتلخص في تقارير الدراسات والأبحاث القديمة والمخططات السالفة للحفظ والاستصلاح، وفي التقارير الخاصة بفحص حالات الحفظ وتشخيص مظاهر التلف، أو التقارير الموجهة لتحليل طبيعة وخصوصيات المواد المعتمدة في الترميم، والمراحل المسايرة لعمليات التدخل، إن هذه التقارير تزيد من الفهم الجيد لطبيعة الممتلكات ومميزاتها وتواريخ التدخل عليها، والمواد المعتمدة في ذلك وهو ما يساعد في الاطلاع على حالات الحفظ السابقة، ومقارنة التغيرات التي طرأت وتعاقبت على هذه المعالم عبر مر السنين، للعلم أيضا فإنه قد توجد بعض التقارير التي تهتم حتى بتوضيح طرق وكيفيات الحفظ والترميم التي يوصى بها تجاه الممتلكات الأثرية المقدمة للدراسة، في حالات تكرار بعض مظاهر وأشكال التلف، وهو ما سيسهل الوصول بسرعة إلى المتطلبات المثالية للحفظ والترميم.

إن عمليات الفحص والتشخيص المطبقة على القطاعات المحفوظة، يستلزم أن تختلف عن غيرها من العمليات المطبقة على الأشكال الأخرى للتراث العقاري، إذ أنها بالإضافة إلى اهتمامها بدراسة المكونات والعناصر التراثية، فإنها يجب أن تركز دراستها كذلك على المكونات الأخرى التي تخرج عن الإطار التراثي لكنها تندرج ضمن الإطار العام للقطاع المحفوظ، كما يجب أن تولي أهمية

إستثنائية لجوانب التلف الناتج عن العامل البشري بوجهيه المباشر وغير المباشر، وتوضح درجة تأثيره وسرعة تطوره، وذلك بحكم أن العامل البشري في هذا النوع من المنشآت التراثية هو عامل دائم ومتعايش معها وليس ظرفي كما هو في الحالات الأخرى .

مما سبق فإن هذه الخصوصية الأخيرة المتمثلة في التعايش الدائم للإنسان تحيلنا لأن نأخذ بعين الإعتبار كل الأمور المترتبة عنها، كأن نراعي أهمية معرفة الأبنية المشغولة من غيرها، والتعرف على الطبيعة القانونية للممتلكات والاطلاع على هوية القاطنين إن كانوا مالكين للعقارات أو مستأجرين لها، لأن التجارب أثبتت الانعكاسات السلبية الكبيرة الناجمة عن استغلال تلك المساكن من غير مالكيها، وهو ما يدفع للإسراع بتطبيق الإجراءات القانونية، التي تضبط وتنظم التعاملات الإيجارية بين المؤجر والمستأجِر، أو تعمل على إيقافها كليا، يستوجب في هذا الباب أيضا تقصي أوجه وكيفيات استغلال المباني من طرف ساكنيها وطرق تعاملهم مع مكوناتها، وتحديد مدى احترامهم لمعايير السكن والإسكان، من خلال تناسب عدد الساكنين مع مساحة المسكن وتوافق حاجياتهم السكنية مع إمكانيات المرافق المكونة له، هذا بالإضافة إلى تركيز الدراسة كذلك على الكثافة السكانية العامة وإحصاء مدى تناسب أعدادها ومتطلباتها مع ما توفره القطاعات من فضاءات ومرافق عمومية بالإضافة إلى حساب الآفاق الديموغرافية المتوقعة. زيادة على ما سبق فإن من أهم الأمور التي لا يجب أن تخلوا منها هذه الدراسات هو فحص وتشخيص حالة حفظ شبكات الربط المختلفة، وبالأخص منها شبكة التزويد بالمياه وشبكة الصرف الصحي، وهذا لما لهما من تأثيرات

سلبية كبيرة على منشآت القطاع المحفوظ في حالة كونهما غير مصانتين صيانة جدية ودائمة، فضلا عما سبق فإن من الأمور التي يجب ألا تُهمَل أيضا هو تحري طبيعة الأنشطة الصناعية والتجارية الممارسة داخل هذه القطاعات، وملاحظة مدى تلاؤمها مع الخصوصيات التاريخية والمعمارية، وتقدير انعكاساتها وتأثيراتها السلبية على الفضاءات التي تشغلها، وعلى المساحات القريبة منها.

المرحلة الثانية/مرحلة مباشرة إجراءات الحفظ الوقائي والعلاجي:

إنطلاقا من المعطيات المستمدة من عمليات الفحص والتشخيص السابقة فإنه بالإمكان تحديد العناصر التي تتطلب التدخل من غيرها، بالإضافة إلى تحديد درجات ومستويات تلفها، وبالتالي معرفة أسبقها وأولاها في الحفظ والترميم، ومنه أيضا استنتاج طبيعة التدخل اللائق بكل حالة من حالاتها كأن تتطلب محافظة وقائية أو علاجية أو أن تتطلب تدخلا ترميميا، وللإشارة فإن العمليات المندرجة ضمن التدخلات الوقائية أو العلاجية يمكن تطبيقها بصفة متزامنة.

عمليات الصيانة الوقائية:

الصيانة الوقائية هي مجموع العمليات الهادفة إلى التجنيب والإنقاص من تلف الأثر أو فقدانه، وهي تطبق بطريقة غير مباشرة (ICOM-CC, 22-26 Septembre2008, pp. 1-2) ومن أمثلة تدخلاتها المطبقة على التراث العقاري عموما نجد: الجرد، التسجيل، التصنيف، توفير الأمن، تطبيق المعايير القانونية، مراقبة المحيط (رطوبة، تلوث، أمطار...)، تكوين المستخدمين، تحسيس الجمهور وغيرها...

من بين العمليات المنضوية تحت باب الحفظ الوقائي والتي يقتصر تطبيقها على منشآت القطاع المحفوظ دون غيره من مكونات التراث العقاري نذكر:

- ✓ إلزامية توفير الحماية القانونية لهذه الممتلكات التي تكون في أغلب الحالات ملكا للخواص، وذلك عن طريق تطبيق مختلف النصوص القانونية المنظمة لمختلف أشكال تَمَلُكِها والتعامل معها، كالسعي لتطبيق قانون نزع الملكية من أجل المنفعة العامة في حال عدم توفير المالكين لشروط الحفظ والحماية الموصى بها، أو قيامهم بتجاوزات تخريبية تمس الشكل الأصلي الداخلي أو الخارجي لهذه الأبنية، أو شغلها بممارسات ووظائف غير قانونية أو لا تتناسب مع طبيعتها وطبيعة القطاعات المحفوظة عموما ورفضهم لمعالجة الأمر، أو أيضا عدم التزامهم بمباشرة أعمال الصيانة والترميم رغم ما قدم لهم من مساعدة ودعم مالي مخصص لذلك (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 17 يونيو 1998، ص 10).
- ✓ تبني كل السبل القانونية المتاحة لحل مشكل انتقال ملكية هذه الأبنية المتوارثة من الآباء إلى الأبناء، للحيلولة دون انتقال ملكيتها لأشخاص كُثر وما ينتج عنه من تبعات تخريبية.
- ✓ توعية ساكني أو شاغلي هاته الممتلكات بواجباتهم تجاه هاته المعالم، وإقناعهم بطبيعتها الإستثنائية وبقيمها التاريخية والحضارية وأهميتها بالنسبة للمجتمع والبلاد، هذا رغم كونها تمثل أملاكهم الخاصة، وفي المقابل أيضا يجب تذكيرهم بمآلات ونتائج تصرفاتهم اللامسؤولة تجاهها .

- ✓ العمل على ردع وتوقيف الممارسات والأنشطة التي لا تتناسب وخصوصية القطاع المحفوظ، أو التي تُحدث أضرارا على مكوناته، أو تشوه الوجه العام له، مع السعي لعدم غلبة الأنشطة الدخيلة على الأنشطة الأصيلة بالقطاعات.
- ✓ خلق أماكن مناسبة لوضع النفايات وتوفير وسائل مناسبة
- ✓ تنظيم أماكن وضع النفايات اليومية للساكنين مع توفير الوسائل المخصصة لجمعها، وكذلك برمجة الساعات المحددة لرميها، ومعاقبة كل من يخل بهذا النظام.

عمليات الصيانة العلاجية:

تهدف الصيانة العلاجية لإيقاف التطور السريع للتلف، أو لتقوية البنية الهيكلية للمادة، وهي تُنتَهج في الحالات التي تكون فيها الممتلكات مهددة بالزوال بسبب ضعفها الشديد، وقد تغير تدخلاتها من مظهر تلك الممتلكات (ICOM-CC, 22-26 Septembre2008, pp. 1-2)، ومن أمثلة تدخلاتها المطبقة على منشآت التراث العقاري نذكر: تقوية بعض جوانب الأبنية ودعمها أو إسنادها بدعائم مختلفة، تقوية عناصر أو مواد البناء، إزالة الأملاح من الجدران أو التجفيف المراقب للواجهات المشبعة بالرطوبة، التخلص من عوامل التلف البيولوجي كالأعشاب والفطريات والطحالب.

ومن بين أشكال تدخلات الحفظ العلاجي التي تنفرد بها القطاعات المحفوظة دون غيرها من أشكال التراث العقاري يمكن أن نحصي:

- ✓ حذف الأبنية والإضافات المستجدة التي استحدثها الأفراد ضمن نطاق القطاعات المحفوظة، هذه الإضافات المشوهة للمظهر العام تكون عادة نتيجة التدخلات العشوائية الهادفة لخلق مرافق سكنية، مكملة للمرافق الأصلية للمساكن التي لم تعد تستوعب عدد ساكنيها.
- ✓ العمل على صيانة شبكتي التزويد بالمياه والصرف الصحي والسعي إلى معالجة كل الأعطاب المتعلقة بهما للحد من التسربات التحت أرضية التي تخرب الأساسات وتسقط الأبنية.
- ✓ إعادة استصلاح وتجديد الأنظمة القديمة المنتهجة في توصيل خطوط الكهرباء أو الهاتف إن وجد، والتخلص من بعض أشكالها الفوضوية، التي تقدم صورا مشوهة للمدن أو القرى المصنفة ضمن القطاعات المحفوظة.

المرحلة الثالثة/ مرحلة تطبيق العمليات الترميمية:

في معظم الحالات تَتْبَع عمليات الصيانة بنوعيها مرحلة أخرى أكثر ميدانية منها وأكثر تعاملا مع المادة الأثرية، وهي مرحلة الترميم التي تعد من أهم المراحل وأصعبها تجسيدا، وأكثرها اعتمادا للخبرات المعرفية واستنفاذا للأغلفة المالية .

والترميم كما هو معروف يشكل المرحلة المثالية لإعادة بث روح الأثر الفنية في شقها المادي، وفي جانبيها الفني والتاريخي، كما يهدف إلى إعادة تأسيس وحدته، دون محو أية إشارة تعبر عن تاريخ تطوره ولو كانت بسيطة (Brandi, Cesare, 2011, p. 14)، وبالإمكان أن ندرج ضمن مرحلة الترميم المطبقة على منشآت القطاع المحفوظ العديد من العمليات التي يمكن أن نحصي منها على سبيل المثال: استكمال

أجزاء الأسوار الناقصة، إعادة تلبيس أو طلاء الأسوار والواجهات، استبدال العناصر التالفة سواء في الأرضيات أو في الأسوار أو السقوف، إعادة تبليط الممرات والدروب، استصلاح المرافق العامة واستكمال ما نقص منها، تجديد واستصلاح التجهيزات المختلفة كالأبواب والنوافذ.

المرحلة الرابعة/ مرحلة تسطير المخطط الدوري للصيانة والترميم:

هو عبارة عن مخطط تكميلي لبرامج الصيانة والترميم، ينقسم بدوره إلى مرحلة خاصة بالفحص والتشخيص وتطبيق المعالجات الفورية، ومرحلة خاصة بالصيانة الوقائية وأخرى بالتدخلات العلاجية والترميمية، يُطبق بصورة دورية دائمة ومنتظمة، ويستحسن في ترتيب مراحله اعتماد فصول السنة، التي تتغير خصائص مناخها بحسب طبيعة الجغرافية، مما يجعل ترتيب مراحلها نسبي ويختلف من جغرافية لأخرى، ومع هذا فإن مبدأها الأول يقوم على أساس وجوب اختيار الفصول المناسبة لكل تدخل (Lieux patrimoniaux du Canada, 2008, p. 13).

من الأمور التي يستوجب مراعاتها في هذه المرحلة أثناء تطبيقها على القطاعات المحفوظة، هو خصوصية الاستغلال الدائم لها من طرف مالكين خواص، واستمرارية حياة الجماعات بها، مما يعيق عمل هذه المخططات، ويضاعف فرص عوامل التلف، وهو ما يلزم بالسعي لإشراك هؤلاء المالكين في هذه المخططات، وتحويل ممارساتهم السلبية، إلى أدوار إيجابية.

المرحلة الخامسة/ مرحلة إعادة التثمين ورد الاعتبار

لا يجب أن تنتهي مراحل التعامل مع القطاعات المحفوظة أو غيرها من عناصر التراث العقاري بانتهاء تدخلات الحفظ والترميم، بل يجب أن تُتَوج دائما بإجراءات تكميلية ضرورية، تعيد لها قيمها

الحضارية وتهيؤها لممارسة أدوار ثقافية أو علمية أو تنموية، تتدرج تلك الإجراءات ضمن مرحلة إعادة التثمين ورد الإعتبار التي تهدف لإعادة تنمية القطاعات المحفوظة في إطار بيئتها عبر إبراز أهميتها وقيمها المختلفة بوسائل شتى مادية أو معنوية، وللعلم فإن عمليات رد الاعتبار هي عمليات تَحَوُّل طويلة، تسعى إلى نتائج متوسطة وبعيدة المدى، ومن بين الإجراءات التي تتدرج ضمن هذه المرحلة نجد:

- ✓ التعريف بالقيمة الأثرية والتاريخية والعمرانية والفنية لهذه الممتلكات، والإلحاح على ضرورة الحفاظ عليها
- ✓ التعريف بالأدوار المهمة التي لعبتها هذه المنشآت في المراحل التاريخية المفصلية لحياة المجتمعات، على سبيل المثال الأدوار التي لعبتها قصبة الجزائر في ثورة التحرير.
- ✓ الإشادة بقيمة هذه القطاعات المحفوظة وإبراز مثلا دور أنماطها المعمارية والعمرانية في بث المبادئ والقيم والدينية والاجتماعية للمجتمعات المتتالية عليها والمتوارثة لها (وهذا ما يتجسد على سبيل المثال في القطاعات المحفوظة لقصور واد ميزاب).
- ✓ إجراءات إعادة التأهيل التي تمثلها عمليات الاستغلال المعاصر الذي ينسجم مع فضاءات التراث الأثري، أو مع جزء من أجزائه.
- ✓ إعادة بعث من جديد للنشاطات والحرف الأصيلة التي اعتبرت جزءا أساسيا من تاريخ هذه القطاعات، وهذا يكون وفق احترام خصوصية غلبة الطبيعة السكنية لهذه المباني وعدم شغلها بناشطات مغايرة وذات انعكاسات سلبية على طبيعة هذه الممتلكات، وعلى خصوصياتها الشكلية، وعلى حالة حفظها.

- ✓ إعادة بعث لبعض مظاهر الاحتفالات بأهم المناسبات الاجتماعية، وغيرها من مظاهر التراث المعنوي التي عايشتها معالم القطاع المحفوظ.
- ✓ السعي لإعادة تجسيد مختلف جوانب الحياة الاجتماعية التي عرفتها هذه الممتلكات في مراحلها التاريخية الأولى.
- ✓ محاولة بعث روح هذه المعالم وإحيائها من خلال تشجيع مختلف الأبحاث العلمية والزيارات الاستكشافية بها.
- ✓ السعي لإيجاد مرافق خدماتية مختلفة تخدم العملية السياحية بمحيطها القريب والبعيد.

خاتمة:

إن المراحل المنظمة لعمليات التدخل المطبقة على القطاعات المحفوظة في هذا المقال، قد جاء ترتيبها ومكوناتها مغايرة لما هو موجود في مراحل مشروعي إعداد أو تطبيق المخططات الدائمة للحفظ والاستصلاح، فبخصوص مشروع الإعداد فإنه يتكون دائما ولزوما من ثلاث مراحل حسب ما قدمها المرسوم التنفيذي رقم 03-324 وهي مرحلة التشخيص وعند الضرورة مشروع التدابير الاستعجالية، ومرحلة التحليل التاريخي والتيبولوجي والمشروع التمهيدي للمخطط الدائم، ومرحلة إعداد الصيغة النهائية للمخطط الدائم(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2003، ص 21)، ولقد كان مرد ذلك الاختلاف إلى السلبيات والنقائص التي ميزت مراحل إعداد المخططات الدائمة، وميزت أيضا نتائج تدخلاتها على أمثلة كثيرة من القطاعات المحفوظة ببلادنا، فمن بين ما يُحسب على تلك المخططات أنها تؤخر الدراسة التاريخية والتنميطية الأثرية على الدراسة التشخصية والتدخلات

الاستعجالية، كما انها لا تفرق بين بعض تفاصيل مجال الصيانة والترميم مثل الفرق بين الصيانة الوقائية والعلاجية، والفرق بين الصيانة العلاجية والترميم، بالإضافة إلى إهمالها لبعض المراحل المهمة مثل مرحلة التثمين ورد الاعتبار، التي يَستوجب أن تُتَوِجَ كل مراحل التدخل.

إذا من كل ما سبق فقد عملنا على إعداد برنامج مكون من مجموعة من المراحل ذات الأهمية والأولوية في أن تُحترم أثناء إعداد أو تطبيق مخططات الحفظ، ولقد حاولنا من خلالها أن تكون لنا نظرة استثنائية ورؤية أكثر استشرافا تتوافق بدرجة أولى مع مبادئ الباحثين الأثريين، ونتجنب من خلالها كل الأخطاء التي تطبع مشاريع إعداد أو تطبيق المخططات الدائمة للحفظ والاستصلاح، وتجدر الإشارة في الأخير إلى أن عدم احترام أي مرحلة من المراحل ينتج عنه خلل في اكتمال عمليات التدخل، وبالتالي الوصول إلى نتائج غير مرضية.

قائمة المصادر المراجع:

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (17 يونيو 1998). قانون 98-04 **يتعلق بحماية التراث الثقافي**. (44)، 20.

2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (05 أكتوبر 2003). المرسوم التنفيذي رقم 03-324 **يتضمن كيفيات إعداد المخطط الدائم لحفظ واستصلاح القطاعات المحفوظة**. (60)، 01-28.

3- خوادجية سميحة حنان. (03, 2022). **القطاعات المحفوظة بالجزائر. حوليات جامعة الجزائر1**، 36(01)، الصفحات 275-301.

4- خلاف رفيق. (30 01, 2017). قصبة الجزائر حوصلة حول محاولات الحفظ والترميم. **دراسات تراثية**، جامعة الجزائر2، 07(01)، الصفحات 28-39.

5- دحماني صبرينة، بورقبة سامية. (30 12, 2021). تجربة حفظ التراث المعماري "المخطط الدائم لحفظ واستصلاح القطاع المحفوظ لمدينة تلمسان العتيقة أنموذجا". **آفاق فكرية**، جامعة سيدي بلعباس، 09(03)، الصفحات 207-225.

6- وداش ضاوية. (31 12, 2014). قصبة الجزائر إندثار نسيج حضري ام إندثار هوية حضرية ,***DIRASSAT*** .جامعة الجزائر2، 14(02)، الصفحات 472-493.

7- Brandi, Cesare. (2011). ***Théorie de la restauration***. (Monique Baccelli, Trad.) Paris: Allia.

8- ICOM-CC. (22-26 Septembre2008). ***Terminologie de la conservation-restauration du patrimoine culturel matériel***. 15eme conférence triennale, (pp. 1-2). New Delhi.

9- ***Lieux patrimoniaux du Canada***. (2008). *Manuel d'entretien des bâtiments du patrimoine.* Canada.